14
الاقتصادي
العدد (2356)
السنة التاسعة - السبت (7)
كانون الثاني 2012

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اللجنة الماليّة: الصراعات السياسيّة تعرقل إقرار الموازنة

مطالبات بسحب الثقة من الوزراء الذين تلكّؤا في صرف الموازنة الاستثماريّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت عضو اللجنة المالية نجية نجيب إن الصراعات السياسية لو استمرت في البلد ستؤدي إلى تأخر إقرار الكثير من القوانين المهمة لاسيما الموازنة العامة.

كون الكتل السياسية هي ممثلة عن الشعب، وكذلك اللجانً البرلمانية تتكون من ممثلين عن الكتل، فإن عدم اكتمال النصاب في مجلس النواب سيؤدي إلى تأجيل الجلسات وبالتالي سيؤثر على إقرار الكثير من القوانين المهمة.

واضافت نجيب بحسب (الوكالة الاخبارية للأنباء): إن الموازنة المالية للعام الحالي لا يمكن إقرارها من دون حضور جميع الكتل السياسية، لأن كل كتلة لديها طلبات ترغب بوضعها في مشروع الموازنة بما يفيد ناخبيها كونهم ممثلين عنهم، داعيةً الى حل جميع الخلافات السياسية من أجل خدمة الشعب وبناء الوطن.

وتابعت نجيب: إن التخصيصات المالية الممنوحة للمحافظات ضمن موازنة تنمية الأقاليم ستتأخر، مما سيؤدي الى عرقلة بعض المشاريع الاستثمارية، مشيرة الى أن أغلب المحافظات بحاجة الى هذه التخصيصات وتنتظر إقرار الموازنة من أجل تنفيذ المشاريع الكبيرة فيها.

يذكر أن موازنة العام الحالي وصلت الى مجلس النواب وتمت القراءة الأولى وسيتم التصويت عليها في القراءة الثانية ثم توزع على المحافظات.

الى ذلك كشف رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب تقديمه طلباً بسحب الثقة عن الوزراء الذين تلكؤا بصرف ٧٥٪ من الموازنة الاستثمارية.

وقال الاعرجي في بيان له ان" القرار أربعة من المادة ١١ من قانون الموازنة، ينص في حالة عدم قيام الوزارة والمؤسسات غير المرتبطة بالوزارات والمؤسسات الأخرى بصرف ٧٥٪ من الميزانية الاستثمارية المخصصة لها فمن حق مجلس النواب سحب الثقة عنهم.

واضاف الاعرجي ان لجنة النزاهة دققت في الحسابات الختامية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ووجدت عددا كبيرا منها لم يصل الى النسبة المطلوبة أو حتى نصفها. موضحا" سيكون هناك اجتماع مشترك بين لجنة النزاهة ووزارة التخطيط للوقوف على الجداول الأخيرة لإنجاز هذه الجهات وفي حالة عدم وصولها إلى النسبة المطلوبة سنقدم طلبا بسحب الثقة عنهم وإحالتهم إلى هيئة النزاهة لأنه نوع من الفساد المالي والإداري.

من جانبه دعا عضو البرلمان عمار طعمة إلى زيادة رواتب المتقاعدين من الوفر المتوقع عن زيادة أسعار النفط، مشيراً إلى ضرورة تضمين قانون تنمية المحافظات صلاحية التعيينات.

جاء ذلك في ملاحظات أبدتها كتلة الفضيلة النيابية حول الموازنة الاتحادية.

وقال طعمة في بيان يجب فصل موازنة تنمية المحافظات بقانون منفصل يتضمن تحديد نسبة كل محافظة حسب نسبها السكانية.

وطالبت الفضيلة بإلزام وزارة التخطيط بإكمال المصادقة على الخطط الاستثمارية .

وتابع: يجب إحالة تنفيذ المشاريع الاستثمارية التابعة للوزارات الخدمية التي لا تتجاوز ١٠ مليارات دينار للحكومات المحلية.

ودعا طعمة إلى زيادة رواتب المتقاعدين من الوفر المتوقع عن زيادة أسعار النفط ، مشددا على ضرورة تضمين قانون تنمية المحافظات صلاحية التعيينات في دوائر الوزارات الخدمية للحكومات المحلية بعد توزيع فرص التعيينات وفق النسب السكانية

البصرة تتبنّى مشروعاً لدمج شركة البتروكيمياويات بوزارة النفط

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مدير المشاريع والاستشارات الهندسية في الشركة العامة للبتروكيمياويات عن تبني محافظة البصرة مشروعا لدمج الشركة التابعة لوزارة الصناعة بوزارة النفط لاستئناف عملها.

وقال حسن عبد الرسول عبود بحسب (آكانيوز) إن "محافظة البصرة تبنت مشروعا لدمج الشركة العامة للبتروكيمياويات ضمن تشكيلات وزارة النفط من خلال مخاطبتها وزارة الصناعة للموافقة على إقرار هذا المشروع ".

واضاف حسن أن "دمج الشركة بوزارة النفط سيسهم في استئناف عملها الذي توقف منذ شهر نيسان من العام الماضي بسبب نقص التجهيز الحاصل بمادة غاز الإيثان".

ولفت إلى أن "وزارة النفط تعتبر الشركة من الدرجة الثانية في مجال التجهيز بمنتجاتها كونها مرتبطة بوزارة اخرى ولديها تخصيصاتها المالية".

وذكر انه "في حال تم إقرار مشروع ضم شركة البتروكيمياويات إلى وزارة النفط فسيسهم ذلك بتوفير احتياجاتها من الغاز لاستئناف عملها بشكل طبيعي".

وبين عبود أن "الشركة العامة للبتروكيمياويات تعد من الشركات العملاقة في منطقة الشرق الاوسط وهي تعتبر من المفاصل المهمة التي تسهم في الحركة الاقتصادية للمدينة".

وتقع شركة البتروكيمياويات في خور الزبير (٤٠كم غرب مدينة البصرة) وتم إنشاؤها عام ١٩٧٦ من قبل شركة لومكس الأميركية.

ويوجد في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة بغداد) ستة مشاريع صناعية كبرى تابعة الى وزارة الصناعة والمعادن التي تعاني غالبيتها من تعثر في عملها بسبب تعرضها الى التخريب والدمار خلال عملية اجتياح العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ والافتقار إلى التخصيصات المالية الكافية لاعادة الحياة الى المدينة.

هيئة استثمار بغداد تطالب باستثنائها من قرارات مجلس قيادة الثورة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالبت هيئة استثمار بغداد الحكومة باستثناء المشاريع الاستثمارية من العمل بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل ٥٨١ لسنة ١٩٨١، معتبرة أن القرار "معرقل حقيقي" للعملية الاستثمارية في بغداد، وخاصة في مسألة تخصيص الأراضي لإنشاء مشاريع استثمارية في بغداد.

وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي في بيان صدر من مكتبه إن "الهيئة طالبت الجهات العليا باستثناء المشاريع الاستثمارية من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ٥٨١ لسنة ١٩٨١"، مبينا أن "تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية يشكل عائقا كبيرا في طريق الجذب الاستثماري في بغداد".

وأضاف الزاملي أن "القرار يعتبر معرقلا حقيقيا للعملية الاستثمارية في بغداد بسبب العجز المالي لأمانة بغداد عن استملاك الأراضي والعقارات المشمولة بأحكام القرار"، مشيرا إلى أن "امتناع الجهات الحكومية المالكة للأراضي والعقارات المشمولة بأحكام القرار عن تمليكها إلى الأمانة من معرقلات عملية الاستثمار أيضا".

وأوضح أن "المادة العاشرة من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل منحت الحق للمستثمر في تملك الأراضي لغرض المشاريع السكنية والتي تصل مساحتها إلى أكثر من ١٠٠٠ دونم ، مما أدى إلى رفع التعارض بين أحكام القرار وما جاء فيه لصالح قانون الاستثمار "، مؤكدا أن "هيئة استثمار بغداد حريصة على استحصال موافقة الجهات التخطيطية كدائرة التصاميم في أمانة بغداد ودائرة التخطيط العمراني في وزارة البلديات والأشغال العامة قبل تخصيص الأرض".

وينص قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٥٨١ لعام ١٩٨١ على تمليك أمانة بغداد الأراضي والبساتين الواقعة ضمن حدودها والتي تقرر لها استعمالات غير زراعية بموجب التصميم الأساسي لمدينة بغداد.

وكانت هيئة استثمار بغداد أعلنت في شهر كانون الأول الماضي عن منحها ١٣٧ إجازة استثمارية بقيمة مالية بلغت نحو ستة مليارات دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية، منها ٥٦ إجازة استثمارية تم منحها خلال العام الحالي ٢٠١١.

وأقر البرلمان في تشرين الأول الماضي ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، أو هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة، للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوماً للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

برلماني: البنك المركزي يسعى لموازنة الدينار أمام الدولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال عضو اللجنة المالية في البرلمان عبد الحسين الياسري ان البنك المركزي يتبع خطوات جادة للمحافظة على توازن الدينار والدولار وذلك من خلال المزاد الموجود في البنك عن طريق بيع الدولار أمام الدينار وهكذا يكون قد سيطر على العملية بدون تدخلات جانبية.

واضاف الياسري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): من أجل الحفاظ على الدينار العراقي في السوق لابدّ من عدم التدخل بعمل البنك المركزي لزيادة احتياطاته وهذا يجعل الاقتصاد المحلي رصينا أمام باقي الدول. ودعا الى عدم التدخل بعمل البنك من أجل تحقيق احتياطات عالية وتقوية الدينار العراقي في السوق.

ويذكر أن أوضاع الاحتياطي النقدي مرهونة بما ستسفر عنه جولات التراخيص النفطية التي من المؤمل أن ترفع واردات العراق المالية وإن سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة.

الى ذلك اختتم البنك المركزي العراقي جلسته الأخيرة من جلسات أسبوعه المالي لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار بارتفاع مستوى مبيعاته من الدولار إلى ٢٧٩ مليونا و ١٠٠ ألف دولار بعد أن أغلق رابع جلساته منخفضا إلى ٢٤٨ مليونا و ٣٠٥ آلاف دولار وبسعر مستقر للطلب بلغ ١١٧٠ دينارا لكل دولار.

وذكر المكتب الإعلامي للبنك في نشرة حصلت "وكالة انباء نيوزماتك" على نسخة منها ان المجموع الكلي لمبيعات البنك توزعت بين ١٣ مليون دولار تعاملات نقدية سددها البنك نقداً بسعر مستقر للصرف بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار .

ومبالغ محولة إلى خارج البلد بلغت ٢٦٦ مليونا و ١٠٠ ألف دولار بسعر مستقر للتحويل بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار .

وكان عدد المصارف المساهمة في المزاد ٢٥ مصرفاً ، علما إن البنك المركزي يتقاضى عمولة مقدارها (١٣)دينارا لكل دولار مع خصم (٨) دنانير لكل دولار عن المبالغ المشتراة .

ويعقد البنك المركزي العراقي خمسة جلسات خلال أسبوعه المالي لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار.

الأنبار تعرض بحيرات الحبّانيّة والثرثار وسد حديثة للاستثمار

□ الأنبار/ متابعة المدى الاقتصادي

عرضت هيئة استثمار الانبار مجموعة من الفرص بقطاع السياحة في المحافظة من أجل النهوض به، من ضمنها البحيرات الثلاث الحبانية والثرثار وسد حديثة.

وقال رئيس الهيئة عامر عوض بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن المحافظة لديها مجموعة مشاريع استثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية بعضها معروضة للاستثمار والبعض الآخر منها بدأ العمل به، كون المحافظة غنية بالموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها من خلال الشركات الاستثمارية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

واضاف عوض: أن الهيئة تعمل جاهدةً لتهيئة وتطوير القطاع السياحي في المحافظة عن طريق الاستثمار، مشيراً الى أن أبرز المرافق السياحية في المحافظة هي البحيرات الثلاث الحبانية والثرثار وسد حديثة، حيث تعتبر من اكبر البحيرات في المحافظة لافتاً الى عرض هذه البحيرات للاستثمار لجذب الشركات الأجنبية والمحلية اليها من خلال انشاء مدن ومجمعات سياحية صيفية وشتوية، اضافة الى انشاء فنادق ومطاعم ومراكز تسويقية ذات طراز عالمي ومدن العاب ترفيهية، وتابع عوض: ان المحافظة تعتبر من المحافظات الجاذبة للاستثمار لما تمتلكه من مقومات كبيرة بكافة القطاعات الاقتصادية التي تفتقر لها الكثير من المحافظات في القطر.

يذكر أن محافظة الأنبار تقع غربي العراق بين خطي طول (٣٩-٤٤) وخطي عرض (٣١-٣٤) ولها حدود مشتركة مع محافظات نينوى وصلاح الدين من الشمال، والعاصمة بغداد ومحافظتي بابل وكربلاء من الشرق، ومحافظة النجف من الجنوب الشرقي، اما من جهة الغرب والجنوب الغربي فحدودها تشترك مع ثلاث دول عربية، هي، سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية.

شركة باكستانيّة تحظى بتطوير أرض زراعيّة في السماوة

□ السماوة/ متابعة المدى الاقتصادي

منحت هيئة استثمار المثنى رخصة استثمارية لشركة باكستانية متخصصة في زراعة المحاصيل الإستراتيجية، لتطوير القطاع الزراعي بالمحافظة .

وقال نائب رئيس الهيئة عامر عباس بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن هذه الشركة تعد من أكبر الشركات الرائدة في هذا المجال، حيث منحت أرضاً مساحتها (١٠٠) مليون دونم، لزراعة جميع أنواع المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير والشلب وغيرها.

لافتاً الى حصول تطور ملحوظ في الزراعة لمحافظة المثنى خلال العام الحالي، مما سيقدم سلة غذائية متكاملة لأبناء المحافظة.

واضاف عزيز ان محافظة المثنى تعتبر الواعدة الاقتصادية، ويمكن استغلالها من خلال جذب الشركات الاجنبية والمحلية للاستثمار فيها. وأشار إلى أن أبرز الرخص الاستثمارية التي منحت خلال عام (٢٠١١) من قبل الهيئة هي بقطاعات الزراعة والصناعة والسكن.

يذكر أن هيئة استثمار المثنى منحت (٦٩) إجازة استثمارية منذ تأسيسها ولحد الآن في المحافظة لقطاعات اقتصادية مختلفة ولشركات متعددة محلية وأجنبية، البعض منها أنجزت والأخرى على قيد الإنجاز.